الأمم المتحدة

A/C.5/68/SR.37

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
9 June 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السابعة والثلاثين
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٧ أيار/مايو ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تالاس ..... (فنلندا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويس ماسيو

المحتويات

البند ١٣١ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجَعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

(أ) عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

البند ١٤٨ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

البند ١٥١ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

البند ١٥٥ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

البند ١٦٣ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

البند ١٤٧ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

14-04026 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ١٣١ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجَعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

(أ) عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/68/5 (Vol. II)، و A/68/751، و A/68/843))

١ - السيد أوفاريل (رئيس اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي الحسابات): عرض التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة عن فترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/68/5 (Vol.II))، فأشار إلى أن التقرير قُدِّم وفقا للشروط الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٤. وأن المجلس أصدر رأيا غير متحفظ للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، وهي الفترة المالية الأخيرة التي أعدت فيها البيانات المالية لعمليات حفظ السلام في إطار المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة.

٢ - وقال إن المجلس أقر بالتقدم الذي أحرزته الإدارة في معالجة شواغله وتعزيز الرقابة والإدارة في المجال المالي. وعلى الرغم من بقاء المخاطر، فإن الثقة تزداد في قدرة الإدارة على إعداد بيانات مالية تمتثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (المعايير المحاسبية الدولية)، بفضل التحسينات في إعداد الأرصدة الافتتاحية للأصول والتحقق منها وتقييمها، ورصد التقدم المحرز في التنفيذ والمساءلة عنه على مستوى البعثة. وأحرز أيضا تقدم في تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي مع بدء العمليات في مراكز الخدمات، وتحسين نموذج التمويل الموحد استنادا إلى الخبرة المكتسبة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ونشر مجموعات الخدمات النموذجية في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

٣ - وأضاف قائلا إن إدارة الأصول في عمليات حفظ السلام قد تحسنت، ويعزى ذلك جزئيا إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية. كما زادت معدلات التحقق الفعلي. وهناك أيضا إجراءات متضافرة للحد من شراء الأصول المخزنة بالفعل ومعالجة المسألة المتصلة بها المتمثلة في الأصول غير المستخدمة المخزنة؛ ومع ذلك، لا تزال هذه المجالات إشكالية. ورغم أن من الممكن تحقيق المزيد باستخدام النظم القائمة، فإن إيجاد حل طويل الأجل يتطلب إدماج إدارة الإمدادات؛ والربط بين عملية الشراء، واللوجستيات، والتخزين؛ واستخدام المعلومات والأدوات الحديثة التي توفرها المعايير المحاسبية الدولية ونظام أوموجا المركزي لتخطيط الموارد.

٤ - وأردف يقول إن مجموع قيمة المشتريات من جانب بعثات حفظ السلام للسنة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ بلغ ٢,١٧ بليون دولار. ويرى المجلس أنه يمكن الاستفادة من القوة الشرائية للمنظمة في تحقيق قدر أكبر من وفورات الحجم ووفورات أخرى من خلال تحسين خطط الاقتناء الاستراتيجية والتنفيذية. فعلى سبيل المثال، يتعين وضع استراتيجية شاملة لعملية شراء موحدة؛ ومعلومات دقيقة وموثوقة عن عملية الشراء، بسبل منها استخدام ترميز السلع ووصف الأصناف في طلبات الشراء؛ ووضع إجراءات تشغيل موحدة لتوجيه التخطيط للمشتريات.

٥ - وأشار إلى وجود اثنين من الأهداف الرئيسية للمكتب الإقليمي للمشتريات الذي أنشئ في عنتيبي في عام ٢٠١٠ كمشروع تجريبي، أحدهما هو تحسين عملية الشراء الإقليمية الشاملة، المعروفة باسم ''خطة الاقتناء المشتركة''، أما الآخر فهو توفير قدرة معززة للمساعدة في عملية الشراء على مستوى البعثات، بما في ذلك خلال مرحلة بدء التشغيل. وقال إن التقدم المحرز كان محدودا لأن العقود

المبرمة في إطار خطة الاقتناء المشتركة ليست إلزامية وأن بعض العقود يتضمن أسعارا أقل تنافسية من الأسعار الواردة في العقود التي توقعها البعثات محلياً. وهناك أيضا افتقار إلى الوضوح بشأن التمييز بين أنواع عمليات الشراء التي ينبغي أن يقوم بها المكتب والبعثات كل على حدة. ونتيجة لذلك، كانت الضوابط الداخلية ضعيفة، كما تقوضت التفويضات لسلطة الشراء، وأصبحت المساءلة عن أنشطة الشراء غير واضحة المعالم. ورأى ضرورة تسوية تلك المسائل لكي يمكن تقييم المشروع التجريبي تقييما صحيحا.

٦ - ومضى يقول إن الميزانية تشكل أداة أساسية لإدارة الشؤون المالية ينبغي أن تستند إلى عمليات تتسم بالدقة والشفافية لدى إعداد الميزانية وإدارتها، وأن تعمل بمثابة حجر الزاوية للرقابة والمساءلة في الأمور المالية. وفي حين يجري تحسين عمليات ميزانية حفظ السلام باتخاذ تدابير من قبيل استخدام الاتجاهات السابقة في تقدير معدلات الشغور، لا تزال هناك أوجه ضعف يمكن أن تؤدي إلى عدم الدقة في تقديرات التكاليف في المستقبل. وتشمل أوجه الضعف هذه عدم الاتساق في تطبيق المنهجيات والافتراضات المتعلقة بالميزانية؛ وعدم مراعاة ''العامل غير المقبول'' في ميزانية المعدات المملوكة للوحدات/معدات الاكتفاء الذاتي؛ وعدم النظر بشكل كاف في العوامل القائمة أو المنظورة، وفي الاتجاهات السابقة في بعض البعثات. وقال إن المجلس شدد على ضرورة تعزيز الرقابة الإدارية على الميزانيات في مشاريع التشييد وعلى تقييم النفقات الفعلية بشكل أفضل مقارنة بتقديرات الميزانية من أجل تحديد النطاق الذي يمكن فيه تحسين الفعالية من حيث التكلفة في العمليات الجوية. ورأى بصورة أعم ضرورة القيام بتعزيز عمليات استعراض الميزانية في البعثات والمقر.

٧ - وتحدث عن تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، فقال إن المجلس لاحظ أن عملية التخطيط والترتيبات المتعلقة بنقل المهام والوظائف غير كافية، مما يؤدي إلى عدم أداء المهام كما ينبغي، وإن هناك حاجة ملحة إلى تحسين نوعية الخدمات التي يقدمها مركز الخدمات الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تأخر مشروع تطبيق نظام الوحدات لمدة ١٨ شهرا بسبب فترات التأخر الطويلة في إنهاء بيان الأعمال فيما يتعلق بالقدرة التمكينية واستراتيجية الشراء ذات الصلة. ورأى أنه بعد مرور أربع سنوات من بدء التحول الكبير في أسلوب عمل المنظمة، من المفترض أن تكون الإدارة قادرة على إثبات أن هناك تحسينات يجري تحقيقها. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على الإدارة أن تحدد بشكل أوضح الرؤية المتعلقة بالغاية النهائية لكل ركيزة من ركائز الاستراتيجية؛ وتعزيز إدارة الأداء من خلال تحديد الأهداف وخطوط الأساس لمؤشرات الأداء الرئيسية الاستراتيجية؛ ووضع استراتيجية لإدارة المنافع في إطار استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي ككل.

٨ - وواصل كلامه بالقول إن الإدارة بدأت، خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، في تنفيذ مشروع لإدارة سلسلة الإمداد بغية تسوية المسائل العالقة منذ فترة طويلة من قبيل الأصول غير المستخدمة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، كان المشروع لا يزال يفتقر إلى رؤية الغاية النهائية، وخطة التنفيذ، والإدارة، وتحليل التكاليف والفوائد، وترتيبات رصد التقدم المحرز، وكانت جميع أنشطة التنفيذ الأولية قد أرجئت. ورأى أنه ينبغي تنفيذ المشروع على وجه السرعة، لأنه بإمكانه معالجة المسائل الاستراتيجية في إدارة الإمدادات التي أبرزها المجلس في السنوات الأخيرة.

٩ - واختتم حديثه بالقول إن المجلس أكد، في استنتاجه العام، أن التقدم المحرز في استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية ونظام أوموجا تتيح الفرصة لتحسين إدارة ودعم عمليات حفظ السلام والحصول على أفضل قيمة لقاء المال. وبغية تحسين المساءلة، وقال إن المجلس يقترح أن تعد الإدارة بوضوح أكبر النموذج الجديد لتقديم الخدمات في مجال حفظ السلام الذي سيتم دعمه من خلال التحولات في أسلوب العمل ومبادرات أخرى، وأن تحدد الطريقة التي سيتم بها قياس المنافع وإثباتها.

١٠ - السيدة كاسار (المراقبة المالية): عرضت تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات حفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/68/751)، فقالت إن التقرير أخذ في الاعتبار طلب الجمعية، في قرارها ٢٣٥/٦٧ باء، من الأمين العام الإشارة إلى الإطار الزمني المتوقع لتنفيذ توصيات المجلس، وإن الجمعية أيضا إلى أولويات تنفيذ التوصيات الجارية والمعلقة على حد سواء، وحالة التنفيذ والإدارة المسؤولة عن ذلك. واستجابة لطلب الجمعية، قُدِّم شرح واف لأسباب التأخر في تنفيذ التوصيات التي تعود لفترات سابقة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، كانت الإدارة قد نفذت ١٥ توصية من بين ٢٨ توصية أبرزها المجلس في المرفق الثاني لتقريره (A/68/5 (Vol. II))، من أصل ما مجموعه ٦٩ توصية قيد التنفيذ متبقية من فترات سابقة.

١١ - وقالت إن المجلس أشار إلى جهود الإدارة المتواصلة في معالجة شواغله وتعزيز الرقابة والإدارة في المجال المالي. ولاحظ أيضا تحسنا كبيرا في معدل تنفيذ توصياته، الذي ارتفع من ٤٥ في المائة في الفترة السابقة إلى ٥٥ في المائة للفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١١. وذكرت أن الإدارة تدرك جيدا المسائل التي أثارها المجلس وسوف تعمل دون كلل على تنفيذ توصياته.

١٢ - وتابعت تقول إنه فيما يتعلق بتحديد الأولويات، فإن التوصيات الرئيسية الـ ٢٠ التي أبرزها المجلس مُنحت أولوية عالية، في حين أن التوصية الـ ٤٥ المتبقية مُنحت أولوية متوسطة، وإن الأمانة العامة ملتزمة بتنفيذ توصيات المجلس بالكامل وفي الموعد المحدد، مما يساعد على تحسين كفاءة المنظمة وفعاليتها.

١٣ - السيد رويس ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية)، عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/68/843)، فقال إن اللجنة الاستشارية تحيط علما برأي مراجعي الحسابات التابعين للمجلس وتعليقاتهم وشواغلهم، وخاصة ما يتعلق منها بعملية الشراء، والميزانيات، واستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي.

١٤ - وأضاف يقول إن اللجنة الاستشارية تلاحظ التقدم المحرز في الإعداد لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية وتعرب عن ثقتها في أن المهام المتبقية التي أبرزها المجلس سوف تعالج على سبيل الأولوية. وتشير اللجنة أيضا إلى التحسينات التي لاحظها المجلس في إدارة الأصول، لكنها تعرب عن قلقها إزاء أوجه القصور المبلغ عنها في إدارة المعدات العسكرية الحساسة. وينبغي كفالة الرصد المناسب من جانب الإدارة في المستقبل.

١٥ - وفيما يتعلق بملاحظة المجلس حول شطب مبلغ نقدي كبير وحسابات مستحقة القبض، لسبب يعود في جزء منه إلى الاستعداد لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، قال إن اللجنة الاستشارية لا تزال تشعر بالقلق إزاء عدم كفاية المتابعة وعدم اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب في استرداد الأرصدة المتبقية المستحقة القبض. ورأى ضرورة أن

تبذل إدارة البعثات والمقر جهودا مستمرة من أجل تحصيل تلك المبالغ.

١٦ - واختتم بالقول إن اللجنة الاستشارية أشارت، في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام، (A/68/782)، إلى النتائج التي توصل إليها المجلس في مجالات أخرى.

١٧ - السيدة ريوس ريكينا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن المجموعة تعلق أهمية كبيرة على عمل مجلس مراجعي الحسابات باعتباره مجلساً خارجياً مستقلاً لمراجعة حسابات الأمم المتحدة، وتشيد بالمجلس عن التقرير ذي النوعية العالية الذي قدمه. وأشارت أنه في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ المشمولة بالتقرير، نُفِّذ بالكامل ٥٥ في المائة من توصيات المجلس، ونُفذ جزئيا ٤٠ في المائة منها، فيما لم ينفذ ١ في المائة منها، كما أن ٤ في المائة منها تجاوزتها الأحداث، ورحبت بالتحسن في معدل التنفيذ مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. واقترحت بذل جهود إضافية لكفالة تنفيذ جميع توصيات المجلس تنفيذا كاملا.

١٨ - وأضاف تقول إن المجموعة أحاطت علما بالجهود المبذولة لمعالجة شواغل المجلس بتعزيز الرقابة والإدارة في المجال المالي، بما في ذلك ما يتعلق منها بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية، وإحراز تقدم في تنفيذ نظام " أوموجا "، واستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي لكي يتسنى تحسين إدارة ودعم عمليات حفظ السلام. وقالت إنها تتفق مع المجلس على ضرورة تقديم تفاصيل أوفى بشأن النموذج الجديد لتقديم الخدمات في مجال حفظ السلام. ورأت أنه رغم تحقيق بعض التحسن في المسائل التي سبق للمجلس تحديدها، فلا تزال المنظمة تواجه مشاكل في مجالات من قبيل إدارة عمليات الشراء والعقود، ووضع الميزانية وإدارتها، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة الأصول، وتنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي. وقالت إن المجموعة سوف تلتمس في المشاورات غير الرسمية تفسيرا لسبب تكرر هذا المسائل.

١٩ - ومضت تقول إنه من المقرر أن تصدر البيانات المالية الأولى المراعية للمعايير المحاسبية الدولية لعمليات حفظ السلام خلال أسابيع قليلة، ورغم ذلك فلا يزال هناك عدد من التحديات قائما، بما في ذلك الاتفاق على وضع سياسة محاسبية بشأن المخزون؛ والتحقق من صحة تقييمات العقارات التي أجريت باستخدام المنهجية الموحدة؛ وتحسين وضع التوجيهات المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية حسب احتياجات كل بعثة. واقترحت بذل الجهود لكفالة تقديم البيانات بنجاح. وقالت إن المجموعة مهتمة بمعرفة الكيفية التي تعالَج بها المشاكل التقنية ذات الصلة التي تواجه التخطيط المركزي للموارد في البعثات وفي مركز الخدمات الإقليمي.

٢٠ - وفيما يتعلق باستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، تساءلت عن الكيفية التي نُفذت بها توصية المجلس بشأن انتقال الموظفين من البعثات إلى مركز الخدمات الإقليمي، وعن ماهية الآثار الإدارية والمالية التي ترتبت على ذلك. واختتمت حديثها بالقول إن المجموعة ستلتمس أيضا تفاصيل عن عمل قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، بإيطاليا، وقاعدة الاتصالات في فالنسيا، بإسبانيا، وستواصل بحث المسائل المتصلة بنموذج التمويل الموحد.

٢١ - السيد فان دير أكير (الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة تركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، وصربيا؛ وبلد عملية الاستقرار والارتباط البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، فقال إن المعلومات التي قدمها مجلس مراجعي الحسابات لا غنى عنها بالنسبة لاتخاذ

القرارات في اللجنة. وأثنى على الجهود التي تبذلها بعثات حفظ السلام لتنفيذ عدد متزايد من توصيات المجلس، بما في ذلك الجهود المبذولة لتحسين رصد التنفيذ.

٢٢ - وأعرب عن تقديره للجهود المتواصلة التي تبذلها الإدارة لمعالجة شواغل المجلس وتعزيز الرقابة والإدارة في المجال المالي. وقال إن المعايير المحاسبية الدولية، ونظام " أوموجا "، واستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي أدوات أساسية لتحسين فعالية أنشطة حفظ السلام وكفاءتها. ورأى أن تقوم الإدارة، بناء على توصية المجلس، بإعداد النموذج الجديد لتقديم الخدمات في مجال حفظ السلام بصورة أوضح، بسبل منها وضع خطة لتحقيق المنافع. وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي متفق مع المجلس على أن تحسين عملية الشراء، وأداء مكتب المشتريات الإقليمي، وإعداد الميزانية، واستعراض إدارة استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، ينبغي أن تكون كلها من أولويات المنظمة.

٢٣ - وأضاف يقول إن إدارة الأصول هو مجال آخر مثير للقلق. فرغم أن الإدارة أحرزت بعض التقدم بشأن هذه المسألة التي لا يزال المجلس يطرحها منذ عدة سنوات، فلا تزال إمكانية خسارتها وهدرها مرتفعة، كما لا يزال هناك مجال كبير لمزيد من التحسين في هذا الصدد. ومن شأن المعايير المحاسبية الدولية أن تمكّن فرادى البعثات من تعزيز عملية الرقابة والإدارة التي تقوم بها، ولكن يجب أيضا مساءلة الإدارة عن كفالة الكشف عن المخزون الحالي قبل القيام بأي عمليات شراء جديدة، وعن التقليل من الهدر إلى أدنى درجة ممكنة، وعن امتثال مؤشرات الأداء الرئيسية للسياسات المتبعة في إدارة الأصول.

٢٤ - واختتم حديثه قائلا إن مشاريع التشييد في الميدان تشكل أيضا تحديات للمنظمة، لأنها لا تقيَّم بالشكل الكافي إضافة إلى أن مراقبة تنفيذها غير وافية؛ ورأى ضرورة أن يقوم المقر بزيادة رصد هذه المشاريع.

البند ١٤٨ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (A/68/604، و A/68/728، و A/68/782/Add.4)

البند ١٥١ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (A/68/584، و A/68/700، و A/68/782/Add.7)

البند ١٥٥ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (A/68/626، و A/68/737، و A/68/782/Add.10)

البند ١٦٣من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (A/68/608، و A/68/699 و A/68/782/Add.3)

البند ١٤٧ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، بإيطاليا (A/68/575، و A/68/727، و A/68/782/Add.8)

٢٥ - السيدة كاسار (المراقبة المالية): عرضت تقارير الأمين العام عن أداء الميزانية للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، والميزانيات المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (A/68/604، و A/68/728)، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (A/68/584، و A/68/700)، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في

هـايتي (A/68/626 و A/68/737)، وبعثـة الأمـم المتحـدة للاسـتفتاء في الصـحراء الغربيـة (A/68/608 وA/68/699) وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات (A/68/575 و A/68/727).

٢٦ - وقالـت إنـه، عمـلا بقـرار مجلـس الأمـن ٢١١٩ (٢٠١٣)، فإن الميزانية المقترحة للبعثة في هايتي (A/68/737) تعكس تخفيضاً في القوام العسكري المأذون به من ٢٧٠ ٦ فـردا في الفتـرة ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى ٠٢١ ٥ فـردا في الفتـرة ٢٠١٤/٢٠١٥، كمـا تعكـس الاقتـراح بإلغـاء ١٤٦ وظيفـة مدنيـة ثابتـة ومؤقتـة، والاقتـراح بإنشـاء ٤ وظـائف دوليـة مؤقتـة في وحـدة دعـم الحلـول المتكاملـة -وظيفـة واحـدة لأمين عام مساعد، ووظيفة واحدة برتبة مد -٢، ووظيفتان برتبة ف -٣.

٢٧ - وفيمـا يتعلـق بالبعثـة في الصـحراء الغربيـة، قالـت إن الميزانيـة المقترحـة للفتـرة ٢٠١٤/٢٠١٥ (A/68/699) تعكـس إضـافة ستة وظـائف لضـباط في شـرطة الأمـم المتحـدة أقرهـا مجلس الأمـن في قـراره ٢٠٩٩ (٢٠١٣)، وإلغـاء ١٤ وظيفـة مدنية، وتحويل أربع وظائف دولية إلى وظائف وطنية.

٢٨ - وأمـا فيمـا يتعلـق بالميزانيـة المقترحـة لقاعـدة اللوجستيات (A/68/727) فقالت إنها تستند إلى عملية إعادة تشـكيلها المسـتمرة لتصـبح مركـز الخـدمات العـالمي في إطـار استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي. وسيوفر المركـز خـدمات تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات علـى الصـعيد العـالمي، واللوجسـتيات، وإدارة عمليـات سلسـلة الإمداد، وسيمكِّن خدمات الدعم طوال دورة حياة البعثات الميدانية. وفي هـذا السياق، اقتُرِح أن تكـون مهـام المعلومـات الجغرافية المكانيـة الـتي يضـطلع بهـا حاليـا في البعثـات الميدانيـة، مهامـا تـدار مركزيـا في المركـز، وأن تعـاد هيكلـة دائـرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

٢٩ - السـيد رويـس ماسـيو (رئـيس اللجنـة الاستشـارية لشـؤون الإدارة والميزانيـة): عـرض تقريـر اللجنـة الاستشـارية ذا الصـلة بقـوة الأمـم المتحـدة المؤقتـة في أبيـي (A/68/782/Add.4)، فقـال إن اللجنـة الاستشـارية توصـي بخفـض بمقـدار ٦٠٠ ٠٣٧ ١ دولار مـن الميزانيـة المقترحـة للفتـرة ٢٠١٤/٢٠١٥. وفي إطـار مـلاك المـوظفين المـدنيين، أوصـت اللجنـة بتطبيـق معـدلي شـواغر بنسـبة ٤٥ في المائـة لمتطوعي الأمم المتحدة ونسبة ٥٠ في المائة للوظائف المؤقتة، اسـتنادا إلى معـدلات الشـغور الفعليـة المطبقـة في ٣١ آذار/ مارس ٢٠١٤. وفي إطار التكاليف التشغيلية، أوصت اللجنة الاستشارية بإبقاء الاحتياجات المقترحة للسفر في مهام رسمية علـى مسـتوياتها الحاليـة، مـع مراعـاة تزايـد الفـرص المتاحـة لاسـتخدام وسـائل تواصـل بديلـة، فضـلا عـن التخفيضـات المتوقعـة عمـلا بقـراري الجمعيـة العامـة ٢٦٨/٦٥ و ٢٥٤/٦٧. وتشجع اللجنة أيضا البعثة على زيادة جهودها الرامية إلى دمـج الاجتماعـات الـتي تعقـد في الوجهـة نفسـها، والتقليل إلى الحد الأدنى من عدد المسافرين في أي رحلة.

٣٠ - وعـرض تقريـر اللجنـة الاستشـارية عـن قـوة الأمـم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (A/68/782/Add.7)، فقال إن اللجنـة الاستشـارية توصـي بالموافقـة علـى الميزانيـة المقترحـة للفتـرة ٢٠١٤/٢٠١٥، بمـا في ذلـك الـتغيرات في جـدول الوظـائف المقتـرح. وتوصـي اللجنـة الاستشـارية أيضـا بـأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم تحليلا لنسبة العوائد إلى التكـاليف تقـارن فيـه بـين اقتنـاء المركبـات واسـتئجارها. وفيما يتعلق بالآثار السلبية للتقلبات الأخيرة في سعر الصرف المترتبـة في الميزانيـة المقترحـة، توصـي اللجنـة الاستشـارية بـأن تزوَّد الجمعية، لدى نظرها في مشاريع الميزانية، بمعلومات عن آثار تلك التقلبات. وتثني اللجنة الاستشارية على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لما تبذله من جهود في سبيل

تحقيق أوجه الكفاءة، وتتطلع إلى تلقي معلومات عن المكاسب المتحققة.

٣١ - وفيما يتعلق بتقرير اللجنة الاستشارية عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (A/68/782/Add.10)، قال إن اللجنة أوصت بتخفيض قدره ١٠٠ ٠٢٩ ١ دولار في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ لتعكس التخفيض الذي أوصت به في الموارد المخصصة للسفر والموظفين. وترحب اللجنة الاستشارية بالمبادرات الرامية إلى تعزيز الكفاءة التي تضطلع بها البعثة بالنسبة للأفراد النظاميين، والنقل الجوي، والاتصالات، وتتوقع أن تنفَّذ بطريقة لا تعرض للخطر سلامة وأمن أفراد البعثة أو الأنشطة التي صدر بها تكليف.

٣٢ - وأردف قائلا إن اللجنة الاستشارية ليس لديها أي اعتراض على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالتوظيف في البعثة، بما في ذلك إلغاء ١٤٦ وظيفة ثابتة ومؤقتة، تمشيا مع إعادة تشكيل البعثة وتقليصها. وهي تؤكد مجددا على أنه ينبغي القيام باستعراض الحاجة المستمرة إلى استقدام موظفين لملء الوظائف الشاغرة منذ فترة طويلة، واقتراح تحديد الوظائف أو إلغائها. وفيما يتعلق بمقترحات التوظيف المتصلة بإنشاء وحدة لدعم الحلول المتكاملة من أجل التصدي لوباء الكوليرا في هايتي، وقال إن اللجنة الاستشارية لا تعترض على مقترح بإنشاء وظيفة مؤقتة لمنسق أقدم للتصدي للكوليرا برتبة أمين عام مساعد. غير أنها توصي بعدم الموافقة على الاقتراح بإنشاء ثلاث وظائف مؤقتة أخرى للوحدة، بالنظر إلى القدرة الحالية في البعثة. وتحيط اللجنة الاستشارية علما بالتوصيات المنبثقة عن الاستعراض الاستراتيجي لمكتب الدعم في سانتو دومينغو وتوصي بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يبقي استمرار الحاجة إلى المكتب قيد الاستعراض.

٣٣ - وتناول مرة أخرى تقرير اللجنة الاستشارية بشأن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (A/68/782/Add.3)، فقال إن اللجنة الاستشارية توصي بتخفيض قدره ٧٠٠ ١٣٩ دولار في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وإنها توصي، استنادا إلى تحليلها لعوامل تأخير النشر ومعدلات الشغور الفعلية والمقترحة، بأن تكون نسبة عامل الشغور المطبق على الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة ٥ في المائة بدلا من النسبة المقترحة البالغة ٤ في المائة، وبأن يطبَّق على أفراد الشرطة معدل تأخير في النشر بنسبة ١٥ في المائة. وتوصي اللجنة الاستشارية أيضا بإبقاء الاحتياجات المقترحة للسفر في مهام رسمية على المستويات الحالية، مع مراعاة تزايد الفرص المتاحة لاستخدام وسائل تواصل بديلة، والتخفيض المتوقع عملا بقراري الجمعية العامة ٦٥/٢٦٨ و ٦٧/٢٥٤.

٣٤ - وقال إن اللجنة الاستشارية أوصت في تقريرها عن قاعدة اللوجستيات في برينديزي، بإيطاليا (A/68/782/Add.8)، بتخفيض صاف قدره ٣٠٠ ١٤٧ ١ دولار في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. ولاحظت اللجنة أن تحليل التكاليف والمنافع فيما يتعلق بدمج مهام نظام المعلومات الجغرافية في برينديزي يقوم، في جملة أمور، على تخفيض الوظائف في عدد من البعثات التي اقتُرح تقليصها بدرجة كبيرة في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. ورغم عدم اعتراض اللجنة الاستشارية على دمج هذه المهام في مركز الخدمات العالمي، فإنها ترى إمكانية وجود فرص لمواصلة ترشيد ملاك الموظفين في المركز المقترح لنظم المعلومات الجغرافية المكانية، وأنه ينبغي اعتبار عملية الدمج مبادرة تجريبية. ولذلك توصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية على إنشاء سبع وظائف من فئة المساعدة المؤقتة العامة للمركز، على أساس تجريبي، ولكنها توصي بعدم الموافقة

على اثنتين من الوظائف المقترحة في فئة الخدمة العامة الوطنية.

٣٥ - وترى اللجنة الاستشارية أن الاقتراح بتحديد مكان قيادة دائرة التكنولوجيات الجغرافية المكانية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في فالنسيا لا يتماشى مع الدور المحدد في ولايتها كمرفق ثانوي نشط للاتصالات السلكية واللاسلكية ولاستضافة مركزي البيانات العامين وتطبيقاتهما. ولذلك، فإنها توصي بأن توافق الجمعية على إعادة تصنيف الوظيفة برتبة ف-٥ لرئيس دائرة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في برينديزي إلى الرتبة مد-١ لكي يرأس الدائرة.

٣٦ - وأضاف قائلا إن اللجنة الاستشارية توصي بعدم الموافقة على الاقتراح بنقل المهمة العالمية المتعلقة بتجهيز منح التعليم من مركز الخدمات العالمي وجعلها مهمة مركزية من مهام مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي. ولذلك، فإنها توصي بعدم إلغاء الوظيفتين من فئة الخدمات العامة المخصصتين لأداء تلك المهام في برينديزي. وترى اللجنة أن توفير مهام عالمية في مركز الخدمات الإقليمي يشكل خروجا كبيرا عن الرؤية الأولية لاستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، وتوصي بأن يواصل مركز الخدمات العالمي تجهيز منح التعليم للبعثات التي لا تتعامل مع مركز الخدمات الإقليمي.

٣٧ - وأخيرا قال إن اللجنة الاستشارية تشدد على ضرورة كفالة التفاصيل والشفافية في الحسابات والتقارير المتعلقة بتكاليف عمليات مركزيْ البيانات العامليْن في برينديزي وفالنسيا. وعلى وجه الخصوص، ينبغي لمشاريع الميزانية وتقارير الأداء المقبلة المتعلقة بقاعدة اللوجستيات أن تعكس مجموع الموارد المتاحة لقاعدة اللوجستيات في برينديزي وللمرفق في فالنسيا فيما يتصل باستضافة وتوفير خدمات دعم نظام أوموجا، بما في ذلك الإيرادات المتأتية من استرداد التكاليف التي ترد من عمليات حفظ السلام وسائر الإدارات والمكاتب والكيانات التي تستخدمها.

٣٨ - السيدة ريوس ريكينا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة ملتزمة بالعمل مع جميع أصحاب المصلحة لمساعدة الأمانة العامة في كفالة أن تنجز قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي الولاية المنوطة بها. ولاحظت أن الأمين العام مستمر في الإشارة إلى المرفق في فالنسيا باعتباره جزءا من مركز الخدمات العالمي، فأكدت مجددا صلاحيات الجمعية العامة فيما يتعلق بإدارة المركز وأعربت عن تأييد المجموعة لجميع توصيات اللجنة الاستشارية في هذا الصدد. وقالت إنه يجب تقديم أي اقتراح بتغيير مهام المرفق في فالنسيا إلى الجمعية للموافقة عليه. وأعربت في ختام حديثها عن قلق المجموعة إزاء الافتقار إلى الشفافية في تخصيص الموارد اللازمة لاستضافة نظام أوموجا وتوفير خدمات الدعم له؛ وقالت إن المجموعة ستلتمس توضيحات بشأن هذه المسألة في المشاورات غير الرسمية.

٣٩ - السيدة كوتو - راميريس (كوستاريكا): تكلمت باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فأكدت مجددا دعم الجماعة لهايتي حكومة وشعبا وأقرت بالجهود الدولية المبذولة لمساعدة البلد، مع الاحترام الكامل لأولوياتها وسيادتها الوطنية. وأشارت إلى أن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تولت دورا هاما في إعادة بناء البلد عقب زلزال عام ٢٠١٠، فعززت الاستقرار وسيادة القانون، وأحرزت تقدما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولكن رغم التقدم المحرز لا يزال هناك الكثير من التحديات. وقد أسهمت بلدان الجماعة في البعثة بتقديم أفراد عسكريين وأفراد شرطة، وقدمت الدعم الثنائي

والإقليمي لمساعدة هايتي على تحقيق الاستقرار والسلام الدائم والتنمية المستدامة.

٤٠ - وأردفت قائلة إن الجماعة تعارض أي تخفيضات تعسفية في الموارد المخصصة للبعثة التي ينبغي أن تستند ميزانيتها إلى الوضع في الميدان والولاية التي أقرها مجلس الأمن لا إلى سقف اعتباري للميزانية. وأشارت إلى أن الميزانية المقترحة للبعثة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ تعكس تخفيضا قدره ٦٠٠ ٥٧٧ ٦٤ دولار، أو ما نسبته ١١,٢ في المائة، بالمقارنة مع الاعتماد المرصود للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. وقالت إن الجماعة ستنظر في مقترحات الأمين العام بعناية بهدف كفالة قدرة البعثة على دعم حكومة هايتي في مجالات الأمن، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والأنشطة الإنسانية، بما في ذلك الجهود المبذولة لمكافحة الكوليرا.

٤١ - واقترحت أن تبذل البعثة كل جهد ممكن، في إطار ولايتها، لدعم البلد في الجهود التي يبذلها البلد لإعادة البناء وتحقيق التنمية. ورحبت باسم الجماعة بترسيخ إدماج برامج الحد من العنف المجتمعي في أنشطة سيادة القانون التي تضطلع بها البعثة. وقالت إنه ينبغي الاستمرار في تنفيذ المشاريع السريعة الأثر، التي تساعد على تحسين العلاقات بين البعثة والسكان المحليين، بما يتماشى مع أولويات الحكومة. وذكرت أن الجماعة ستواصل العمل مع الحكومة لوضع استراتيجيات إنمائية طويلة الأجل، وأنها ستواصل، عند الاقتضاء، الإسهام في أنشطة حفظ السلام.

٤٢ - السيد شيك (كندا): تكلم أيضا باسم أستراليا ونيوزيلندا، فقال إن التقدم الذي أحرزته هايتي في جهود الانتعاش وإعادة الإعمار بعد زلزال عام ٢٠١٠، بمساعدة من البعثة والشركاء الآخرين، تنعكس بطرق شتى في التقارير المعروضة على اللجنة؛ وأبرز تلك الطرق هو التخفيض في القوام المأذون به للبعثة من الأفراد النظاميين العاملين، الذي كان قد بلغ ٦٢٢ ٧ فردا. واقترن هذا التخفيض بتخفيضات مقترحة في العنصر المدني والاحتياجات الأخرى، مما أسفر عن ميزانية مقترحة تزيد قليلا عن ٥١٢ مليون دولار، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة ١١,٢ في المائة عن الاعتماد المرصود للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. وأوضح أن الوفود الثلاثة ستدرس بتمعن الاقتراحات وتوصيات اللجنة الاستشارية؛ وترى مبدئيا أن التخفيضات تعكس التزاما من الإدارة العليا في البعثة والمقر بتحقيق الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة في تنفيذ ولايات البعثة وإنجاز خطة توطيد البعثة.

٤٣ - وأردف قائلا إن البعثة أحرزت تقدما مطردا في إنجاز مهامها الأساسية، ورغم ذلك فإن أهم نقطة مرجعية للنجاح العام ستكون الثقة في أن التحسن في الحالة الأمنية، وسيادة القانون، والإدارة، يقوم على أساس متين ومستدام. وأردف قائلا إن الوفود الثلاثة على علم بعدد بعثات حفظ السلام العاملة الحالية والضغوط المتزايدة على الموارد، ولذا فإنها تشاطر شواغل الدول الأعضاء الأخرى إزاء النمو في إجمالي مستوى ميزانية حفظ السلام والتوعية بضرورة الحرص على أن تبقى الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة أولويات في إنشاء البعثات واستمرارها وتصفيتها. وأبرز الفائدة الكبيرة المتصلة بخطة توطيد البعثة في هايتي وإعادة تشكيلها بالنسبة للبعثة وهايتي؛ وقال إنه يرحب بالخيارات المتعلقة بانخراط الأمم المتحدة مستقبلاً في هايتي التي قدمها الأمين العام في أحدث تقرير له إلى مجلس الأمن (S/2014/162) وأعرب عن تطلعه لرؤية نتائج التقييم الاستراتيجي المقرر للظروف في الميدان.

٤٤ - وقال إن اللجنة الاستشارية لم توص إلا بتخفيض محدود من الميزانية المقترحة للبعثة. وإن عددا من التوصيات الأخرى المعنية بالمسائل المتصلة بالأصول الجوية، واستخدام

الخبراء الاستشاريين، وعمل مكتب الدعم في سانتو دومينغو قد أثيرت في تقارير سابقة؛ وربما كان ذلك أمرا لا مفر منه، نظرا لقِدَم البعثة وضرورة الاستجابة للتغييرات في ولايتها. واتفق باسم الوفود الثلاثة على ضرورة التصدي على نطاق المنظومة للكوليرا في هايتي، وأنه ينبغي تعزيز حشد الموارد تحقيقا لهذا الغرض، كما يجب تنسيق العمل على مكافحة الكوليرا. وقال إن الوفود ستلمس، في المشاورات غير الرسمية، مزيدا من المعلومات عن توصيات اللجنة الاستشارية ذات الصلة بملاك الموظفين.

٤٥ - وأشار إلى الشاغل الذي أعربت عنه اللجنة الاستشارية من أن الأمين العام لم يمتثل، في مقترحاته لميزانية الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، لقرار الجمعية العامة ٦٦/٢٦٤ إذ أعاد تسوية الوظائف التي ظلت شاغرة لمدة سنتين أو أكثر. وينبغي استعراض هذه الوظائف وإدراج المقترحات بالإبقاء عليها أو إلغائها في مقترحات الميزانية. وستلتمس اللجنة تفاصيل من الأمانة العامة عن كيفية تطبيق هذا المبدأ على البعثة في هايتي. ولا يزال يتعين فعل الكثير في هايتي وينبغي للجنة أن تسترشد في عمليتها لصنع القرار بالتزامها بكفالة أن يكون لدى البعثة الموارد التي تحتاجها لتنفيذ ولايتها.

٤٦ - السيدة باكونيغا مانانو (أوغندا): تكلمت باسم مجموعة الدول الأفريقية، فرحبت بجميع الأفراد النظاميين والموظفين المدنيين الذين يعملون في بيئات صعبة ومحفوفة بالمخاطر في معظم الأحيان تحت علم الأمم المتحدة؛ وأشادت على وجه الخصوص بمن فقدوا حياتهم في خدمة الإنسانية والسلام. وقالت إن تخصيص الموارد الكافية عامل أساسي في كفالة قدرة بعثات حفظ السلام على تنفيذ ولاياتها بالكامل وفي الوقت المحدد. وإن الرحلات الميدانية قامت بها اللجنة، بما في ذلك أحدثها عهدا في شباط/فبراير ٢٠١٤، أكدت أن البعثات تستحق الدعم الكامل من الدول الأعضاء، بدلا من التخفيضات التعسفية في الميزانية التي تؤثر سلبا على عملياتها.

٤٧ - وأشارت إلى ضرورة الامتثال الدقيق لقرارات الجمعية المتعلقة بالاقتراض بين حسابات بعثات حفظ السلام العاملة؛ فقالت إن الجماعة لديها شواغل تتعلق بالشكل الجديد من الاقتراض بين الحسابات القائم في سياق التعاون بين البعثات وحذرت من القيام بأي محاولة للنظر في ميزانيات حفظ السلام باعتبارها اتفاقا.

٤٨ - وأردفت تقول إنه ينبغي إقرار ميزانية كل بعثة على حدة، مع مراعاة الولاية والظروف الخاصة بها، وإن الجماعة ستدرس الكيفية التي يطبق بها هذا المبدأ في عدد من البعثات، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ورغم الولايات الدائمة أو الموسعة لبعثات حفظ السلام وتزايد تعقد الظروف في الميدان، فإن مستوى الميزانية المقترحة في مجال حفظ السلام ككل للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ يقل كثيراً، بحوالي ٤٠٤ ملايين دولار، أو ٥,٢ في المائة، عن مستواه في السنة السابقة. وينبغي ألا يكون النظر في ميزانيات حفظ السلام ممارسة لتحقيق وفورات في التكاليف بل عملية أساسها تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ الولايات. وقالت إن اعتماد تخفيضات غير مبررة أو واسعة النطاق يمكنه التأثير سلبا على عمليات البعثة أو عرقلة تنفيذ الولايات. ولذا، ستلتمس الجماعة تفاصيل في المشاورات غير الرسمية بشأن مقترحات الميزانية وأداء البعثات ومسائل من قبيل تنفيذ المشاريع السريعة الأثر، التي تشكل جزءا أساسيا من أنشطة البعثة. وتود الجماعة أيضا النظر في المسائل الناشئة من قبيل القرارات التعسفية بإلغاء الرحلات الجوية، والتأخر في صرف الأموال، والتخفيضات في الميزانية التي تتجاهل الولايات المعتمدة من الهيئات الحكومية الدولية.

٤٩ - وتابعت تقول إنها تتطلع إلى تلقي مقترحات ميزانية بعثة الأمم المتحدة الجديدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتتوقع أن تزوَّد البعثة بالموارد الكافية وفي الوقت المناسب، وبالدعم اللوجستي، ولا سيما في مرحلة البدء. وأعربت عن الأمل في أن تتاح التقارير ذات الصلة مع إيلائها العناية الواجبة وفي الوقت الكافي. وشددت على أن يقوم موظفو الأمانة العامة بتيسير مداولات اللجنة من خلال توفير معلومات دقيقة ومتسقة خلال المشاورات غير الرسمية.

٥٠ - السيد سعيد (السودان): أعرب عن تقديره للعمل الذي تقوم به قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي، وأكد مجددا التزام حكومته بتمكين البعثة من الاضطلاع بولايتها بموجب قراري مجلس الأمن ١٩٩٠ (٢٠١١) و ٢١٢٦ (٢٠١٣). وفيما يتعلق بالميزانية المقترحة للقوة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، قال إن وفد بلده سيلتمس معلومات محددة عن الشواغر للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة والطرائق المستخدمة لملء هذه الشواغر. وشجع الأمين العام على تعيين مزيد من الموظفين الوطنيين الناطقين باللغة العربية.

٥١ - ورحب بالزيادة المقترحة في الموارد المخصصة للمشاريع السريعة الأثر، معللاً ذلك بأنها تساعد على توسيع نطاق الموارد إلى المجتمعات المحلية وعلى بناء الثقة. وقال إنه من المهم للبعثة أن تنسق مع السلطات المحلية عند اختيار وتنفيذ المشاريع بغية الاستفادة إلى أقصى حد من أثرها الإيجابي على حياة الناس. ورأى أيضا ضرورة معالجة الأثر البيئي للبعثة على السكان والموارد والأراضي في البلد. وأشار إلى أنه ينبغي استخدام مواد متينة ودائمة في تشييد مقر البعثة وأماكنها، والقيام بجهود التخضير وغرس الأشجار في المعسكرات، كما ينبغي استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الري. ورأى أن تتعاقد البعثة مع مقاولين محليين لتنفيذ هذه المشاريع وتشييد المرافق من أجل تحسين القدرات المحلية، وأن تتوخى الشفافية في عملية الشراء والتعاقد.

٥٢ - السيد غاسبار (هايتي): قال إن هايتي، بحكومتها الجديدة، أحرزت تقدما ملموسا في مجالات الشؤون الإنسانية، وسيادة القانون، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، والأمن، وإعادة الإعمار، وذلك بعد أن قدم الأمين العام تقريره إلى مجلس الأمن (S/2014/162) في آذار/مارس ٢٠١٤. وتنفيذ خطة للتأهيل المهني للشرطة الوطنية ستتوج في عام ٢٠١٦ بقوة قوامها ١٥ ٠٠٠ شرطي. ولدى زارة الصحة العامة والسكان للتصدي لوباء الكوليرا؛ غير أن التمويل لا يزال يمثل مشكلة رئيسية، ولذا فإن وفد بلده يرحب بمبادرة الأمين العام إنشاء وحدة لدعم الحلول المتكاملة من شأنها تعزيز القدرات والتخفيف من آثار الوباء المزعزعة للاستقرار.

٥٣ - وأعرب عن امتنانه للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة على ما تبذله من جهود لمساعدة هايتي والبعثة من أجل تحسين الحالة الاجتماعية والسياسية والمؤسسية في البلد. وقال إنه لا تزال هناك تحديات كثيرة، رغم التقدم المحرز، وإن الميزانية المقترحة للبعثة لها ما يبرره تماما. ورحب خصوصا بمواصلة تمويل المشاريع السريعة الأثر لما تتركه من آثار إيجابية على السكان المحليين وإبرازها أهمية البعثة. وفي ختام حديثه قال إن الانتخابات التشريعية والبلدية المقرر إجراؤها في وقت لاحق من عام ٢٠١٤ ستشكل معلما هاما في الحياة السياسية والمؤسسية للبلد. ومن الضروري أن تكون للبعثة ميزانية محسوبة بشكل محكم لتُمكّنها من مواجهة التحديات في الميدان مع مراعاة أولويات الحكومة في الوقت ذاته.

٥٤ - السيد دوس سانتوس (البرازيل): رحب بخطة التوطيد التي تحدد شروط تنفيذ عملية مستدامة لتقليص قوات البعثة. ورأى أن تسترشد وتيرة الانتقال بالحالة الأمنية في هايتي وقدرة الحكومة على الاضطلاع بمسؤوليات متزايدة، وألا تكون الضرورات المالية، والحاجة إلى موارد إضافية في بعثات أخرى لحفظ السلام أو وضع هدف تعسفي يتعلق بالنفقات في مجال حفظ السلام الشواغل الرئيسية. وينبغي أن تركز اللجنة في القرارات التي تتخذها بشأن جميع ميزانيات حفظ السلام على الولايات والتعقيدات وظروف التشغيل الفريدة لكي تتلقى الموارد اللازمة للاضطلاع بهذه الولايات.

٥٥ - وقال إن وفد بلده سيسعى إلى كفالة توفير الموارد الكافية بغية مواصلة تحقيق الأهداف الرئيسية للبعثة، من قبيل دعم العملية الانتخابية والحوار السياسي الوطني، وتطوير قدرات الشرطة الوطنية الهايتية، وتعزيز مؤسسات سيادة القانون والإدارات المحلية. ورأى ضرورة أن تُبقي البعثة على قدرتها على الاستجابة السريعة من أجل دعم الشرطة الوطنية في هذه المجالات، وذلك لأنها سحبت وجودها العسكري من المناطق النائية.

٥٦ - وأشار إلى أن برامج الحد من العنف المجتمعي والمشاريع السريعة الأثر تشكل أدوات فعالة لتعزيز السلام والأمن المستدامين، ورحب بترسيخ إدماج برامج الحد من العنف في أنشطة سيادة القانون التي تضطلع بها البعثة. وستشكل هذه البرامج والمشاريع جزءا لا يتجزأ من استراتيجية مستدامة للتوطيد، نظرا لأنه جرى تقليص النطاق العسكري للبعثة ونقل المسؤوليات الأمنية إلى الشرطة الوطنية.

٥٧ - وقال إن البرازيل تعارض بشدة اتخاذ إجراءات لتعزيز الكفاءة على حساب سلامة وأمن الموظفين في البعثة في هايتي، أو في أي بعثة لحفظ السلام. واختتم بالقول إن وفد بلده، سيلتمس، في المشاورات غير الرسمية، معلومات عن الترتيبات القائمة فيما يتعلق بعمليات الإجلاء الطبي.

٥٨ - السيد بامي (إثيوبيا): قال إن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي يسّرت، في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، عودة الآلاف من المشردين داخليا واللاجئين، ولم تألُ جهدا للحفاظ على استقرار الحالة الأمنية ولحماية المدنيين. وذكر أن العمل قد بدأ بآلية مشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وأشار بقلق إلى أن الميزانية المقترحة للقوة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ تعكس انخفاضا قدره ٠٠٠ ٨٩٨ دولار، ويعزى ذلك أساسا إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالتشييد، واقتناء معدات لتجهيز المرافق والهياكل الأساسية. وقال إن وفد بلده يرى أن الميزانية المقترحة ربما لم تراع بشكل كامل المشاكل التي تواجهها البعثة. ولم يحرز تقدم يذكر في تنفيذ الطلبات الكثيرة للجمعية بإنجاز العديد من مشاريع التشييد في الوقت المناسب، على نحو ما يتضح من ملاحظة اللجنة الاستشارية بأن النفقات المتعلقة بالتشييد بلغت ٤١٧ ٥٥٠ ٥ دولار فقط، مقارنة باعتماد قدره ٠٥٠ ٤٧١ ٢٣ دولار. وبدلا من إكمال مشاريع التشييد، ولاحظ أن الأمين العام فضّل إعداد برنامج منقح للتشييد لم توافق عليه الجمعية العامة.

٥٩ - وقال إنه يتفق مع اللجنة الاستشارية على أن المشروع المتعلق بأماكن إقامة الموظفين، بما في ذلك تشييد مبنى بطابقين ليكون مقر القوة، كان من المفروض أن يكون قد أنجز. وإن وفد بلده سيلتمس توضيحات عن سبب عدم الالتزام بتعليمات الجمعية وعن سبب تغيير الاقتراح. ورأى أخيراً أنه ليس من الحكمة الحد من الموارد المخصصة للتشييد، وذلك نظرا للتحديات اللوجستية وغيرها من التحديات التي تواجه البعثة؛ وأنه ينبغي تعديل ميزانية الفترة

٢٠١٥/٢٠١٤ بغية إعادة تخصيص التمويل للمرافق بغرض تحسين الهياكل الأساسية للبعثة وتيسير تنفيذ ولايتها.

٦٠ - السيد كاستانييدا سولاريس (غواتيمالا): قال إن تقليص بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي يجب أن يكون تدريجيا وبطريقة مسؤولة. وإن تقرير الأمين العام الأخير عن هايتي (S/2014/162) يشير إلى ضرورة تقديم دعم تشغيلي مستمر للبعثة. ولاحظ أن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤ تمثل خفضا بنسبة ١١,٢ في المائة مقارنة بالميزانية السابقة، فأكد ضرورة تزويد البعثة بالموارد اللازمة للاضطلاع بولايتها بفعالية. ووفقا للتوقيت الحالي، أُقرت الميزانية في أيار/مايو، وجُدِّدَت الولاية في تشرين الأول/أكتوبر؛ ومن الناحية المنطقية، فإن ولاية البعثة هي التي تحدد ميزانيتها، وليس العكس. ونظرا لأنه كان يجري وضع خطة تدعيم البعثة في الوقت الذي كان لا تزال متطلبات الدعم اللوجستي للانتخابات غير معروفة، فقد أعرب عن الأمل في ألا تُفرض تخفيضات غير مبررة على الميزانية. واختتم حديثة بالقول إن وفد بلده سيعاود مناقشة هذه المسألة عندما يحين موعد تجديد ولاية البعثة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

٦١ - السيدة كولين أورتيغا (المكسيك): قالت إن وفد بلدها سيجعل من الأولويات كفالة أن يكون لدى البعثة جميع الموارد اللازمة لتنفيذ ولايتها. وإنه من الضرورة كفالة أداء البعثة على النحو الأمثل لكي تستجيب للحالة في الميدان.

٦٢ - السيد كاراجاي (تركيا): قال إن تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ (A/68/584)، تَضَمَّنَ زيادة في مشاريع الأبنية السكنية تحت بند الإنجاز المتوقع ١-٢ من بين مؤشرات الإنجاز المقررة للتقدم نحو تطبيع الأحوال المعيشية؛ فعلى عكس المشاريع الزراعية، التي ليس لها نتائج طويلة الأجل، فإن المباني التجارية والسكنية ذات طبيعة دائمة، وبالتالي فهي تهدد الوضع الراهن في المنطقة العازلة التابعة للأمم المتحدة. ولهذا السبب، لا ينبغي النظر في مشاريع البناء تلك باعتبارها مؤشرا على التقدم نحو تطبيع الأحوال المعيشية في هذه المنطقة. وأردف قائلا إن التقرير أشار أيضا إلى أنه أُجريت ١٣١ زيارة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية إلى طائفتي القبارصة اليونانيين والموارنة في الشمال، فيما لم تتناول سوى ست من هذه الزيارات القضايا الإنسانية التي تمس بالقبارصة الأتراك في الجنوب. وربما يفسر هذا التفاوت سبب عدم تسوية المسائل العالقة منذ فترة طويلة من قبيل عدم وجود مدرسة لتعليم اللغة التركية في ليماسول.

٦٣ - ولفت الانتباه إلى ما أكده الأمين العام في تقريره عن الميزانية المقترحة للقوة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤ (A/68/700)، من أن القوة ستواصل اتخاذ تدابير لمنع استخدام المنطقة العازلة بدون إذن، فأشار إلى أنه لم تتخذ بعدُ إجراءات لمعالجة مسألة تشييد حرم جامعي بدون رخصة في قرية بيله/بيلا، التي تقع في المنطقة العازلة. وكما أوضح الأمين العام في تقرير قدمه إلى مجلس الأمن (S/2013/7)،فإن التشييد يهدد بفرض أمر واقع من شأنه أن يعرض للخطر التوازن الديمغرافي الحرج في القرية. وقال إن الجانب القبرصي التركي لم يوافق أبدا على بناء الحرم الجامعي؛ بل على العكس، فقد احتج بشدة على الإجراءات الأحادية من الجانب القبرصي اليوناني، التي تتحدى الوضع الراهن في المنطقة العازلة. ونظرا لأن هذه المنطقة خاضعة لسيطرة الأمم المتحدة، فقد تساءل عن الكيفية التي أمكن بها تشييد بناء بهذا الضخامة دون الحصول على موافقة القيادة القبرصية التركية، وعن السبب في تشغيل الجامعة رغم عدم الترخيص لها.

٦٤ - وأردف يقول إن الميزانية المقترحة تشير أيضا إلى برنامج يهدف إلى تحسين معايير البعثة للسلامة من الحرائق تمشيا مع المعايير المتبعة في البلد المضيف؛ فقد بينت التجربة أن مكافحة الحرائق في المنطقة العازلة يتطلب تعاون الطرفين مع الأمم المتحدة. وقال الإشارة إلى البرنامج لا تعكس الواقع في الميدان، حيث توجد لجنة تقنية مشتركة بين الطائفتين تتناول بالفعل هذه المسألة ويمكن أن تشكل نموذجا للتعاون في هذا الصدد.

٦٥ - وتساءل عما إذا كان من المتوخى استعراض ولاية القوة بعد مرور ٥٠ عاما على نشرها.

٦٦ - وأخيرا، تساءل عن العدد الإجمالي للقبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين الذين تتعاقد القوة معهم باعتبارهم موظفين محليين، وعن سبل الانتصاف التي يجري النظر فيها لتصحيح الفارق الكبير في النسبة فيما بينهم. وقال إن القوة لا تستطيع أداء مهامها بنجاح إلا إذا تعاونت مع الطرفين على قدم المساواة.

٦٧ - السيد مينيلاو (قبرص): قال إنه مادامت الحالة غير الطبيعية مستمرة في قبرص، فإنه ينبغي الإبقاء على الاعتماد المخصص في الميزانية لقوة الأمم المتحدة على المستوى اللازم لتنفيذ ولايتها بفعالية.

٦٨ - وقال إنه مضطر إلى الرد على أقوال ممثل تركيا، رغم أن المسألة قيد المناقشة تقنية ولا تستحق التسييس؛ فأشار إلى أن تركيا لم تكن قد أثارت، حتى عام ٢٠١٣، هذه المسائل خلال مداولات اللجنة، قائلا إن حكومة بلده تأمل في أن تتخلى تركيا عن موقف الخصومة وتتحلى بروح جديدة تقوم على التعاون والشراكة؛ ودعا الممثل التركي إلى إعادة النظر في موقفه وفقا لذلك. وقال إنه يمكن القيام بتحديث وتكييف الاحتياجات الحالية بسحب القوات والدخول في مرحلة جديدة من العلاقات طبيعية مع جمهورية قبرص.

٦٩ - واختتم حديثه قائلا إن الموقف التركي مؤسف ولاسيما عندما يتخذه بلد يسعى إلى الحصول على العضوية في مجلس الأمن، لا من أجل مبادئ المنظمة، بل من أجل تحقيق الأهداف الوطنية، على ما يبدو.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢:٠٠.